

Distr.: General
3 October 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون
البند ٨ من جدول الأعمال
المناقشة العامة

رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طي هذه الرسالة نص البيان الخطي لوفد جمهورية قبرص المقدم
إعمالاً لحق الرد على الملاحظات التي أدلى بها أمام الجمعية العامة، رجب طيب إردوغان،
رئيس وزراء جمهورية تركيا، في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (انظر المرفق).
وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في
إطار البند ٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) ميناس أ. هاجيمايكل
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

بيان وفد جمهورية قبرص المقدم إعمالاً لحق الرد على الملاحظات التي أدلى بها رئيس وزراء جمهورية تركيا في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين

تأسف حكومة جمهورية قبرص لأن رئيس وزراء تركيا، حتى من المنصة الموقرة للجمعية العامة، قد راح يهدد في كلمته أثناء المناقشة العامة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بأن تركيا "ستفعل كل ما هو ضروري" إذا واصلت حكومة قبرص ممارسة حقوقها السيادية في منطقتها الاقتصادية الخالصة. إن رفض تركيا احترام القانون الدولي والشرعية الدولية بالإضافة إلى إعارتها آذانا صمًا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هو الذي يسبب التوتر ويهدد بإحداث أزمة، وليس ممارسة الحقوق السيادية المشروعة لجمهورية قبرص وفقاً للقانون الدولي وخاصة اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢.

وقد قال السيد إردوغان أيضاً كلاماً غير مقبول بشأن المفاوضات المباشرة الجارية حالياً بين الطائفتين في مسعى منهما لحل المشكلة القبرصية. وإذا كان السيد إردوغان يريد حقاً أن يقوم بدور بناء و "يدعم التوصل إلى حل في أقرب وقت ممكن"، كما زعم في كلمته، فكل ما يحتاجه هو أن يشجع السيد إيروغلو، زعيم طائفة القبارصة الاتراك، على وقف التراجع عن نقاط الالتقاء التي تم التوصل إليها بالفعل والعمل استناداً إلى الأساس المتفق عليه لإيجاد حل للمشكلة القبرصية.

وفي هذا الصدد، ينبغي أيضاً أن يتوقف السيد إردوغان نفسه عن دعم نظام الحكم العميل غير الشرعي في المناطق القبرصية التي تحتلها القوات المسلحة التركية، بتوقيعه على "اتفاقات" مآلها الحتمي هو البطلان بموجب القانون الدولي، وأحداثها ما يسمى بالاتفاق على تعيين حدود الجرف القاري لقبرص. فمثل هذه الاتفاقات لا يمكن الدخول فيها ولا تصلح في نظر القانون الدولي إلا إذا تم إبرامها مع الحكومة الشرعية لقبرص.

ولا يقتصر الأمر على المنحى الهدام الذي تتبناه تركيا فيما يتعلق بمسار التوصل إلى تسوية للمشكلة القبرصية، بل يتعداه إلى حديث السيد إردوغان، مُرتدياً ثوب الواعظ، عن حرمة قرارات مجلس الأمن والحاجة إلى احترام القانون الدولي، ولكن فقط عندما يكون الآخرون هم المعنيين! ويبدو أن من الضروري أن نذكر السيد إردوغان بأنه إذا كان المراد

هو التوصل إلى حل سريع للمشكلة القبرصية، فإن على تركيا ذاتها أن تحترم العديد من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن تتصرف في حدود القانون الدولي. كما أنه وبالنظر إلى السلوك الاستفزازي لتركيا في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، فإن أي توتر إضافي ينشأ ستكون تركيا هي المسؤولة الوحيدة عنه.
